دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	النظرية الواقعية وتحديات التحول في السياسة الدولية : دراسة تقويمية
المصدر:	المجلة العلمية (كلية التجارة جامعة أسيوط) - مصر
المؤلف الرئيسي:	وهبان، أحمد محمد
المجلد/العدد:	ع57
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2014
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	7 - 30
رقم MD:	760374
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	ACI, EcoLink
مواضيع:	السياسة، السياسة الدولية، النظرية الواقعية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/760374

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

النظرية الواقعية وتحديات التحول في السياسة الدولية

"دراسة تقويمية"

إعداد

د. أحمد محمد وهبان

أستاذ العلوم السياسية المشارك

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

جامعة الإسكندرية

النظرية الواقعية وتحديات التحول في السياسة الدولية

"دراسة تقويمية"

ظهرت النظرية الواقعية المعاصرة بمواكبة أجواء التوتر الدولي المصاحبة لبداية مرحلة الحرب الباردة في أربعينيات القرن المنصرم. وكانت هذه النظرية بمثابة الثورة على النموذج المثالي الليبرالي الذي هيمن على تحليل السياسة الدولية خلال حقبة ما بين الحربين العالميتين. وعلى الرغم من تعدد رواد النظرية الواقعية المعاصرة من منظرين ومؤرخين وصحفيين ولاهوتيين؛ إلا أنها ترتبط على نطاق واسع باسم هانز مورجانثو كمؤسس لها وتحديدا في ثنايا كتاب ٧هـ الشهير "السياسة بين الأمم" الصادر عام ١٩٤٨. ويطلق على النسخة الأولى من النظرية الواقعية (واقعية مورجانثو) الواقعية الكلاسيكية. وتتمثل دعامتا التحليل الرئيسيتان لدى الواقعيين عموما في القوة والمصلحة القومية، باعتبار أن العلاقات الدولية هي علاقات قوى تحركها مصالحها القومية، كما أن صلب السياسة الدولية هو الصراع من أجل القوة. وتعتبر الواقعية الكلاسيكية أن طبيعة السياسة الدولية بعامة هي إنعكاس للطبيعة البشرية التي هي أنانية وصراعية بالأساس(١).

وقد شهدت النظرية الواقعية تطورات عديدة تتابعت عبر تاريخها الطويل تمثل أبرزها في ظهور الواقعية البنيوية Structural Realism أو الواقعية الجديدة على يد كينيث والتز Kenneth Waltz في ثنايا كتابه الشهير "نظرية السياسة الدولية" Theory of international Politics الصادر عام ١٩٧٩. ولقد تخلت الواقعية الجديدة عن فرضية تأثير الطبيعة البشرية في السياسة الدولية، واعتبرت أن الطبيعة الفوضوية للبيئة الدولية هي انعكاس لطبيعة بنية النسق الدولي الذي يقوم على جمع من دول تتصارع في غيبة سلطة عليا تضبط سلوكها وتحدد قواعد الصراع الدائر فيما بينها(٢).

كذلك فقد ولدت من رحم الواقعية الجديدة نظريات عديدة يأتي في مقدمتها الدفاعية والواقعية الهجومية، وهما النظريتان اللتان وإن اتفقتا حول المبادئ الرئيسية للواقعية إلا أنهما اختلفتا حول العديد من المسائل البارزة حال مستوى القوة الذي يتعين على الدول بلوغه، وكذا مدى جدوى السياسات التوسعية. وعلى حين يعتبر والتز رائدا للواقعية الدفاعية؛ يمثل جون ميرشايمر John Mearsheimer أبرز أعلام الواقعية الهجومية. وإلى جانب الواقعيتين الهجومية والدفاعية ظهرت صور أخرى للواقعية حال واقعية جيلبين Gilpinian Realism، والواقعية الكلاسيكية الجديدة Neoclassical Realism، ونظرية الدفاع الهجومي Offense-defense Theory، وعليه يمكن القول إن الواقعية لا تمثل مجرد نظرية واحدة وإنما هي نموذج تحليلي Paradigm أعم ينطوي على العديد من النظريات التحتية(٣)؛ وإن كانت كلها تدور حول أفكار من قبيل القوة، والمصلحة القومية، وكون الدولة القومية هي الفاعل المحوري في العلاقات الدولية، والصراع الدائر بين الدول طلبا للبقاء، وهاجس الأمن المستند إلى مبدأ اعتماد كل دولة على ذاتها لتحقيق أمنها نظرا لغيبة سلطة عليا فوق الدول تفصل بينها، وفكرة الاستقرار الدولي المستند فحسب إلى ميزان القوة أو توازن القوى العالمي، وهكذا(٤).

ولقد ظلت الواقعية، كما يقول هولستي Holsti، النموذج المهيمن في تحليل العلاقات الدولية طيلة ما لا يقل عن ستة عقود، ذلك لأنها قدمت إطارا تحليليا مفيدا في تفسير انهيار النظام الدولي لحقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى بفعل السياسات العدوانية في الشرق الأقصى وأوربا، كما قدمت الواقعية تفسيرا للحرب العالمية الثانية، وكذا الحرب الباردة. وبرغم ذلك تعرضت النسخة الكلاسيكية التي ابتدعها مورجانثو وآخرون لقدر كبير من التمحيص النقدي. وكان ضمن المنتقدين بعض العلماء الذي آمنوا بالفروض الأساسية للواقعية غير أنهم رأوا أن ثمة أمورا تتعلق بالنظرية هي في حاجة إلى إعادة نظر لأن من شأنها أن وصمت النظرية بالافتقار إلى الدقة والوضوح(٥). والحق أن النقد لم يقتصر على نسخة مورجانثو وإنما طال سائر مكونات النموذج الواقعي برمته، كما واجه الواقعيون تحديات فكرية عديدة تمثلت في نظريات أخرى، تقليدية ومستحدثة، راحت تنافسهم في تحليل السياسة الدولية وتقلل من شأن توجههم.

وتتعين الإشارة بداية إلى أن هذه الدراسة للنظرية الواقعية تعد الثانية من نوعها، إذ تأتي تأسيسا على دراستنا الأولى التي تناولت بالتحليل المطول النظرية الواقعية المعاصرة والتطورات النوعية التي طرأت عليها خلال عمرها الممتد لزهاء الستة عقود، وعليه فإن دراستنا هذه تمثل دراسة تقويمية للنموذج الواقعي برمته. وتتمحور مشكلة البحث حول تساؤل رئيسي قوامه: هل نجحت النظرية الواقعية في الاحتفاظ بمكانتها المتصدرة بين نظريات تحليل السياسة الدولية في ظل التغيرات الجمة التي طالتها لاسيما خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة؟. وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية لعل من أبرزها: ما هي أبرز التحديات والانتقادات التي واجهت النظرية الواقعية عبر تاريخها الطويل ولاسيما في أعقاب انتهاء الحرب الباردة؟، وكيف تصدي المنظرون الواقعيون لهذه التحديات والانتقادات؟.

وبناء على ما تقدم تستهدف هذه الدراسة التعريف بأبرز التحديات التنظيرية التي جابهت النموذج الواقعي، ومن ثم أظهر الانتقادات التي وجهت لهذا النموذج، ثم لتفنيد الواقعيين لهذه الانتقادات، والكيفية التي جابهوا بها التحديات، وصولا إلى تقويم موضوعي للنموذج الواقعي في تحليل السياسة الدولية.

وارتباطا بمشكلة البحث وهدفه رأينا أن تتضمن دراستنا هذه ثلاثة مباحث وخاتمة على النحو التالي:

المبحث الأول: الواقعية وتحديات النظريات المنافسة.

المبحث الثاني: أبرز الانتقادات التي وجهت إلى النموذج الواقعي.

المبحث الثالث: أبرز الدفوع التي قدمت في مواجهة نقد الواقعية.

وما الخاتمة فتتضمن بطبيعة الحال أظهر ما خلصنا إليه من نتائج تتعلق بهدف البحث.

المبحث الأول: الواقعية وتحديات النظريات المنافسة

على الرغم من تعدد النظريات بل والاتجاهات التنظيرية التي زاحمت الواقعية في تحليل السياسة الدولية حال النظريات الماركسية والنسوية وغيرها؛ إلا أن التحدي الحقيقي الذي جابه الواقعيين في هذا السياق تمثل في النظريتين الليبرالية والبنائية الاجتماعية. حيث يمثل التيار الليبرالي، على نحو ما أشرنا سلفا، الغريم التقليدي والتاريخي للنظرية الواقعية، في حين ظهرت البنائية الاجتماعية مؤخرا ارتباطا بمستجدات الواقع الدولي لعالم ما بعد الحرب الباردة كاتجاه جديد في تحليل السياسة الدولية يرفض كل الاتجاهات التقليدية، وذلك كله على النحو الذي سنعرض له في ثنايا السطور التالية:

أولا: النموذج الليبرالي

يرى ستيفن والت أن التحدي الرئيسي للواقعية إنما يتمثل في كوكبة واسعة من النظريات الليبرالية. ويتأسس النموذج الليبرالي عموما على عدة أفكار مبدئية رئيسية منها: الفكرة الأولى قوامها أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل من شأنه أن يثني الدول عن استخدام القوة في مواجهة بعضها البعض، نظرا لأن من شأن الحرب أن تهدد رخاء كافة الأطراف على حد سواء. أما الفكرة الثانية والتي ترتبط غالبا باسم الرئيس وودرو ويلسون فمؤداها اعتبار انتشار الديمقراطية بمثابة ركيزة أساسية للسلام العالمي، نظرا لأن النظم الديمقراطية، حسب هذا التصور، هي بطبيعتها أكثر سلمية من النظم السلطوية. وأما الفكرة الثالثة والتي ترتبط بها إحدى النظريات الليبرالية الأكثر حداثة ففحواها أن المؤسسات الدولية، حال وكالة الطاقة الدولية وصندوق النقد الدولي، يمكن أن تقلص ظاهرة سلوك الدولة القائم على الأنانية، ولاسيما من خلال تشجيع الدول عن التخلي عن المكاسب الآنية من أجل جني المنافع الكبرى المترتبة على التعاون الدائم. كما أن هناك بعض الليبراليين قالوا بوجود لاعبين دوليين جدد حال الشركات متعددة الجنسيات، واعتبروا أن هذا الأمر يشكل تهديدا متزايدا لدور الدولة القومية[٦]. ويؤكد هؤلاء على تراجع أهمية الدولة الإقليمية القومية ذات السيادة في ظل ثورة الاتصالات التي جمعت الكون، وقاربت بين جنباته، وغيرت من الأفكار المتعلقة بالولاءات القومية لاسيما في ظل عجز الدولة القومية عن الاستجابة لثورة التطلعات الهائلة لدى مواطنيها والتي هي إحدى إفرازات العصر. إن فكرة القومية كما يرى البعض أضحت من ودائع التاريخ[٧]. ومع ذلك فالأغلب الأعم من الليبراليين، كما يقول والت، يعتبر أن الدول هي الفاعلين الأساسيين في الساحة الدولية[٨].

وفي ذات السياق المفسر للنظرية الليبرالية يذكر البعض أن الليبرالية الجديدة تعد النظرية الثانية من حيث الأهمية بين نظريات العلاقات الدولية، وهي تمثل بطبيعة الحال وريثة النظرية الليبرالية التقليدية. ويرى الليبراليون أن ضمان السلام والأمن الدوليين يمكن أن يتحقق من خلال القانون الدولي والمنظمات الدولية، والتكامل السياسي، والتحول الديمقراطي. وعليه فإن افتراض التعاون المؤسسي بين الدول على الصعيد الدولي يمثل محور النظرية الليبرالية الجديدة. ولعل من أبرز أفكار الليبرالية الجديدة القول بأنه إذا كانت الفوضى تشكل بنية النسق الدولي فإنه يمكن تحجيمها بالتعاون من خلال المؤسسات الدولية، وإذا كانت الدول تمثل الفاعلين الرئيسيين على المستوى الدولي فإنها ليست وحدها أطراف العلاقات الدولية حيث هناك المنظمات الدولية والفاعلون غير الحكوميين؛ وهي أطراف لا يمكن تجاهلها في التحليل، كذلك فإذا

كانت القوة هي الشاغل الرئيسي للدول فإن هذا لا يعني أنها دائمة البحث عن القوة. وعليه فإذا كان الواقعيون الجدد يركزون على مسائل القوة والأمن فإن الليبراليين الجدد يهتمون بتحليل مسائل من شاكلة التعاون والعلاقات الاقتصادية بين الدول. كذلك فهم يرون أن المؤسسات الدولية تؤدي دورا بارزا في ضمان الأمن الدولي وهو يعنون هنا المؤسسات الحكومية الرسمية كما غير الحكومية. كذلك يرى الليبراليون الجدد أن الدول لديها مصالح مشتركة وبالتالي فإنها يمكن أن تتعاون. كما أن المهم بالنسبة للدول، حسب الليبرالية الجديدة، هو تحقيق مكاسب مطلقة لا نسبية كما يرى الواقعيون. من جانب آخر يؤكد الليبراليون الجدد على أن المنظمات الدولية لها مزايا عديدة مثل تقديم المعلومات، وتقليل تكلفة التفاعلات، وإضفاء المصداقية على الترتيبات الدولية. وهي ربما لا يمكن أن تقضي على احتمالات وقوع الحرب لكنها يمكن أن تسهم في رفع مستوى التعاون بين الدول(٩).

وإجمالا يذكر هولستي أنه كما توجد صور مختلفة للنظرية الواقعية وجدت نماذج عديدة يمكن وصفها بالليبرالية انصبت على نقد الواقعية، ولعل من أبرز هذه النماذج أو المنظورات التحليلية منظور المجتمع الكوني Global – Society، ومنظور الترابط الاستقلالي أو الاعتماد المتبادل Complex independence، ومنظور الليبرالية المؤسساتية Liberal Institutionalism، وكل هذه المنظورات تعتبر أن تركيز النظرية الواقعية المفرط على قضية الحرب والسلام وصراع الدول القومية دون غيرها من القضايا الدولية؛ يجعل منها نظرية عتيقة تجاوزها الزمن. ذلك بأن المشاكل الحرجة التي تجابه الدول قد اتسع نطاقها بشكل كبير خلال القرن العشرين، وبالتالي أضحى التركيز على قضايا الحرب والسلام بمثابة إهدار للوقت والجهد. إن ثمة قضايا عديدة أخرى يتعين التركيز عليها حسب هذه المنظورات الليبرالية وذلك حال الرفاهية، والتحديث، والبيئة وغيرها من القضايا التي تستحق مزيدا من العمل. إن من المهم التأكيد على إمكانات العمل المشترك والتعاون النابع من تحقيق المصلحة الذاتية لا من القيم الطوباوية الإيثارية مثلا، والسعي إلى بناء المؤسسات للحد من ظروف عدم اليقين وتكلفة جمع المعلومات عن الآخرين، والخوف من غدرهم، وكذلك تطوير أنظمة التعليم والاتصالات الدولية بغية التقليل من المخاوف والعداوات المبنية على نقص المعلومات أو سوء فهم الآخرين، وأيضا تعزيز الأنشطة الإيجابية حال التجارة الدولية مثلا وما يمكن أن تؤدي إليه من تحقيق المكاسب المشتركة بما يؤدي إلى تخفيف حدة؛ إن لم يكن القضاء على مبدأ مساعدة الذات الذي يعد أقسى خصائص النسق الدولي. ويتعزز هذا التوجه في ظل الانتشار المعرفي والتكنولوجي المتسارع واسع النطاق وعولمة الاتصالات(١٠). إن المطالب المتزايدة، حسب هذا التوجه الفكري، فاقت موارد وقدرات الدول ذات السيادة على التعامل معها بفعالية. وبالتالي فإن الاعتماد المتبادل وبناء المؤسسات يشكلان ضرورة لمواجهة مشكلات تعجز حتى أقوى الدول عن التصدي لها منفردة؛ حال المسائل المتعلقة بالإرهاب، والتجارة، والهجرة، والتهديدات البيئية، والإيدز، والسلالات الجديدة من السل، وغيرها الكثير(١١).

ثانيا: النظرية البنائية الاجتماعية

لعل من أبرز التحديات التي جابهت النظرية الواقعية، بل وغيرها من النظريات الرئيسية للسياسة الدولية، كان ذلك الاتجاه التحليلي الجديد الذي ظهر مؤخرا والمعروف بالنظرية البنائية الاجتماعية Socio-constructivism، وقد ظهرت هذه النظرية مع بداية عقد التسعينيات في ظل إدراك بعض محللي العلاقات الدولية أن النظريات السائدة ممثلة في

الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة ليس بمقدورها تقديم تفسير للتغيرات الحادثة على المستوى الدولي مثل نهاية الحرب الباردة. وقد تم إدخال مصطلح البنائية في العلاقات الدولية من خلال كتابات نيكولاس أونف Nicholas Onuf عام ١٩٨٩، ثم كان تطويره كمدخل تحليلي بعد ذلك من قبل الكسندر وينت Alexander Wendt. فالبنائية ليست مجرد نظرية وإنما هي مدخل تحليلي عام قوامه أن العلاقات الدولية قد شيدت اجتماعيا، وهو مدخل، على حد قول البعض، قد لاقى قبولا واسعا نتيجة لعوامل عديدة منها نهاية الحرب الباردة، وبروز أهمية مشكلات الهوية في العلاقات الدولية المعاصرة، وخيبة الأمل الكبيرة في النظريات الكبرى للعلاقات الدولية وتركيزها على المسائل المادية، والقضايا الأمنية المعقدة. ويمكن القول إن قوام هذا المدخل بإيجاز هو أن العوامل الاجتماعية تؤثر في التفاعل البشري، والبني الاجتماعية تساعد في تشكيل مصالح وهويات الفاعلين، كما أن الفاعلين والبني يشكل كل منهما الآخر، فمثلا مسائل كالفوضى والسيادة والهويات والبحث عن الأمن ليست قدرا محتوما دائما، كما يقول أتباع المداخل الرئيسية كالواقعية، وإنما هي أمور تم بناؤها اجتماعية وبالتالي فبالمقدور تعديلها حالما تقتضي الضرورة. أو على حد قول وينت فإن التصور الواقعي للفوضى لا يقدم تفسيرا واضحا لأسباب حدوث الصراع بين الدول، إن القضية الحقيقية هي كيفية فهم الفوضى، فالفوضى، حسب وينت، هي محصلة أفعال الدول [١٢]، كذلك فإن معضلة رئيسية من معضلات السياسة الدولية كمعضلة الأمن، تبعا للفكر البنائي، لا ترتبط فحسب ببناء القوة المادية وإنما يمكن التعامل معها تبعا لتفاهمات جماعية بين الدول[١٣].

وعليه لا تركز البنائية على العوامل المادية مثل القوة والتجارة؛ وإنما ينصب اهتمامها على تأثير الأفكار، فهي تنظر إلى مصالح وهوية الدولة باعتبارهما نتاجا طبيعيا لعمليات تاريخية محددة. ويركز البنائيون اهتمامهم على تحليل طبيعة الخطاب السائد في المجتمع باعتبار أنه يعكس ويشكل المعتقدات والمصالح ويحدد القواعد المقبولة للسلوك. فمثلا هم يفسرون التغيرات الجذرية التي أحدثها جورباتشوف في السياسة الخارجية السوفييتية باعتناقه لأفكار جديدة مثل فكرة الأمن الدولي المشترك[١٤].

ومنطلق هذا الفكر البنائي أننا صرنا بصدد عصر يتحدى المعايير القديمة، حيث الحدود بين الدول آخذة في التلاشي، وقضايا الهوية أضحت أكثر بروزا؛ وعليه فإن من الطبيعي أن توضع هكذا قضايا في بؤرة الاهتمام. لقد باتت القضية الأبرز في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة هي الكيفية التي تحدد بها الجماعات البشرية هوياتها ومصالحها. تركز البنائية، إذا، على كيفية نشأة الهويات والأفكار وتطورها وكيف أنها تشكل وسيلة الدولة في فهم المواقف الدولية والتعامل معها. بمعنى هل يعرف الأوربيون أنفسهم ارتباطا بقومياتهم أم برابطة الاتحاد الأوربي؟، وهل يضع الألمان واليابانيون في الاعتبار ماضيهم التوسعي وبالتالي يتطلعون إلى دور أكبر في الساحة الدولية؟، وهل ينظر الأمريكيون إلى أنفسهم باعتبارهم الشرطي العالمي؟[١٥].

يبقى أن نشير إلى أن جانبا من دعاة النظرية البنائية يركز على قضية مستقبل الدولة الإقليمية ويرى أن تنامى الاتصالات العابرة للحدود وسواد القيم المدنية المشتركة؛ من شأنهما أن يقوضا الولاءات الوطنية التقليدية، ويخلقا أشكالا جديدة كلية من الروابط أو التجمعات السياسية. ويركز بنائيون آخرون على دور المعايير حيث يرون أن التطورات الراهنة في القانون الدولي والمبادئ المعيارية الأخرى قد قلصت من دور فكرة السيادة العتيقة، وغيرت من النظرة إليها كسند شرعي لاستخدام القوة من جانب الدول[١٦].

المبحث الثاني: أبرز الانتقادات التي وجهت إلى النموذج الواقعي

تعرضت الواقعية بمختلف صورها وعبر تاريخها الطويل إلى العديد من الانتقادات؛ أنصب بعضها تقليديا على الأسس الفكرية التي قامت عليها، في حين تأسس البعض الآخر على التشكيك في قدرتها التفسيرية لاسيما فيما يتصل بالتغيرات العميقة التي شهدتها السياسة الدولية بدءا من نهاية الحرب الباردة. وعلى نحو ما أشرنا سلفا؛ فقد صدرت معظم الانتقادات للواقعية عن علماء ومحللين ينتمون إلى الأطر التنظيرية المنافسة وخصوصا دعاة الاتجاه الليبرالي الذين يمثلون تقليديا ألد أعداء النموذج الواقعي في تفسير السياسة الدولية. وفيما يلي نعرض لأبرز الانتقادات التي تعرضت لها الواقعية خلال الستة عقود التي تمثل عمر هذا الاتجاه التنظيري:

(١) يتعلق الانتقاد الأول بافتراض الواقعية الكلاسيكية الأكثر شيوعا من أن الطبيعة البشرية هي المسبب للصراع الدولي، فصحيح تاريخيا أن البشر قادرون على إيتاء أفعال على مستوى لا يصدق من الأنانية والهجمية؛ ومع ذلك وبرغم جهود الفلاسفة عبر آلاف السنين؛ فإنه لم يتم التثبت حتى الآن من أن هذه الأفعال جاءت بسبب الطبيعة البشرية التي لا تتغير بل وغير القابلة للتغيير حسب تصوير الواقعية الكلاسيكية[١٧]. فلقد ارتكزت الواقعية الكلاسيكية عادة على نظرية تشاؤمية بشأن الطبيعة البشرية، ينطبق هذا الأمر على النسخة اللاهوتية التي يمثلها فكر كل القديس أو غسطين ورينولد نيبور، كما ينطبق على النسخة العلمانية كما هي ماثلة في فكر كل من مكيافيللي وهوبز وموركانثو وغيرهم. فالسلوك الأناني القائم على المصلحة الذاتية ليس قاصرا على فئة محدودة من القادة المنحرفين أو الشريرين وإنما هو أمر لصيق بكل سياسي وذلكم هو صلب النظرية الواقعية الكلاسيكية. ومن هنا كان الانتقاد الكبير الذي واجه النظرية، فإذا كانت الطبيعة البشرية ثابتة وليست متغيرة فكيف يمكن أن نفسر استنادا إليها أنماطا متباينة من العلاقات؟ ، فمثلا إذا كانت هذه الطبيعة تقدم تفسيرا للصراع والحرب، فما الذي يفسر السلام والتعاون؟[١٨].

ولعله ليس من قبيل الدفاع عن الواقعية في هذا الصدد القول بأن هذا الانتقاد قد تجاوزه الزمن، ذلك بأن الواقعيين الجدد أو البنيويين قد صرفوا النظر عن الطبيعة البشرية وراحوا ينطلقون في تفسيرهم لسلوك الدول من طبيعة بنية النسق الدولي. حيث إن بعض الدراسات المسحية للفكر الواقعي (حال دراسة فيوتي وكاوبي Viotti and Kauppi على سبيل المثال) قد أكدت عدم وجود أي أثر لدور الطبيعة البشرية في كثير من كتابات الواقعيين. كما نجد أن شروحات عتاة الليبراليين المعادين للفكر الواقعي حال جون فاسكيز John Vasquez وغيرهم مثل روبرت كيوهين Robert Keohane؛ لم تدرج الطبيعة البشرية ضمن الافتراضات المشكلة للنواة الصلبة للنظرية الواقعية. أو على حد قول البعض فإنه بتطور الواقعية تدريجيا خلال العقود الأخيرة وصولا إلى واقعية والتز أو الواقعية الجديدة تخلصت من فرضية الطبيعة البشرية إلى حد كبير[١٩].

(٢) التبسيط البالغ الذي يصل إلى حد البخل وأحيانا الغموض في تفسير المفاهيم الأساسية التي تتأسس عليها النظرية الواقعية بمختلف صورها، وفي مقدمة هذه المفاهيم القوة والمصلحة القومية ودورهما كمحرك للسلوك الخارجي للدولة، وكذلك مفهوم ميزان القوة وآليات عمله والقواعد الحاكمة لسلوك الدول إزاءه[٢٠]. فبصدد مفهوم القوة، بادئ ذي

بدء، يأخذ مقلد على الواقعيين إدماج المفاهيم المختلفة للقوة في مفهوم عام واحد من خلال الخلط بين مفهوم القوة التي تأتي كناتج سياسي، ومفهوم القوة التي هي مجرد أداة، والقوة التي تؤثر كدافع محرك، حيث يكاد مورجانثو يحصر مفهوم القوة في كونها دافعا محركا، باعتبار أن الذي يشكل السياسة ويتحكم في تقرير مجراها هي الشهوة التي تتسلط على الإنسان وتدفعه إلى اكتساب القوة، أي أن القوة هي طبيعة غريزية كامنة في الشخصية الإنسانية وفي السلوك الإنساني عموما(٢١). كما يرى مقلد أن الدعامة الثانية في نظرية مورجانثو أي المصلحة القومية تمت معالجتها بطريقة تنطوي على قدر كبير من التبسيط، حيث يعتبر أن المصلحة القومية تتحدد دائما وأبدا في إطار القوة ولا شيء سواها. في حين أنها قد تتحدد في الواقع ارتباطا بمعايير عديدة منها تفضيلات وضغوطات القوى السياسية المتفاعلة داخل الدولة، أو رؤى الأجهزة الرسمية المسئولة عن تحديد القيم وإلزام المجتمع بها من خلال إصدار قرارات ملزمة للكافة، كما أن المصلحة القومية قد تتحدد في إطار الأهداف التي هي موضع اتفاق واسع داخل النظام القائم داخل الدولة. وبالتالي فإن عملية صنع السياسة الخارجية أكثر تعقيدا مما يقدمها تحليل مورجانثو(٢٢).

وفي ذات السياق يشير البعض إلى أن تحليلات الواقعيين اتسمت بعدم الدقة وأحيانا التناقض بصدد تحديد مفاهيمهم الأساسية حال القوة، والمصلحة القومية، وميزان القوة. ويرون كذلك وجود تناقضات محتملة بين العناصر الرئيسية للواقعية من وصفية وجوهرية. فمثلا على الدول وقادتها، حسب الواقعية، أن يفكروا ويعملوا وفق المصالح متمثلة بالقوة، ومن ناحية أخرى على رجال الدولة، حسب الواقعية أيضا، ممارسة الحذر وضبط النفس وكذلك مراعاة المصالح المشروعة لدول أخرى. ونظرا لأن القوة تلعب دورا محوريا في الواقعية فإنه كان يتعين على دعاتها أن يوضحوا بجلاء طبيعة العلاقة بين رصيد القوة النسبي للدولة والنتائج السياسية التي يمكن أن تترتب عليه، وبالتالي ربما عليهم أن يثروا التحليل من خلال إدخال متغيرات أخرى. كذلك يتعين على الواقعيين توضيح الفارق بين القوة كإمكانات والقوة كخيار قابل للاستخدام لاسيما في العصر النووي، وهذا ما اكتشفته الولايات المتحدة في فيتنام، واكتشفه الاتحاد السوفييتي في أفغانستان (فالسلاح النووي مثلا مهما بلغت إمكانات الدولة منه هو بمثابة عامل قوة غير قابل للاستخدام إلى حد بعيد). ثم إن الهجوم الإرهابي على نيويورك وواشنطن في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أوضح بجلاء ضرورة التمييز بين إمكانات القوة المتاحة ومستوى التأثير السياسي لهذه الإمكانات(٢٣).

كذلك ففي نفس الإطار المفاهيمي يرى البعض أن المفاهيم الرئيسية للنظرية الواقعية وفي مقدمتها مفهوما القوة والمصلحة القومية اتسما في تحليلات الواقعيين بالضبابية وعدم الحسم. فعلى سبيل المثال، كما يقول بعض المنتقدين، إذا تتبعنا افتراض أن قادة الدول يسعون إلى بناء القوة بصورة تراكمية مطردة لحماية مصلحتها القومية فإن ثمة تساؤلات عديدة تثار في هذا الخصوص منها: ما هي العناصر الأساسية لقوة الدولة؟، ما هو نمط استخدام القوة الأفضل تحقيقا للمصلحة القومية؟، وهل بناء الجيوش يحقق الحماية أم أنه يثير سباقات التسلح؟، وهل الأحلاف العسكرية ستدعم دفاعات الدول أم أنها ستخلق تهديدات من أحلاف مضادة؟. بل ومن منظور منتقدي الواقعية فإن سعي الدولة لتكديس إمكانات القوة التي تحوزها هو بمثابة هزيمة للذات Self-defeating. إن تحقيق دولة ما لأمنها المطلق سيعتبر

من قبل الدول الأخرى الأعضاء في النسق تحقيقا للتهديد المطلق، ونتيجة لذلك ستنجر الدول إلى حلقة متسارعة من إجراءات تأمين الذات تستبع إجراءات مضادة من منافساتها على نحو يؤدي إلى تهديد أمن الكافة(٢٤).

كما لا تفوتنا الإشارة في هذا الصدد إلى أن أحد أبرز منتقدي الواقعية وهو بول شرودر Paul Schroeder، في مقاله الشهير: الواقع التاريخي في مواجهة نظرية الواقعيين الجدد Historical Reality vs Neo – realist Theory، قام بدراسة ٣٠٠ عام من تاريخ العلاقات الدولية، حيث انتهى إلى نتيجة مفادها أن النظرية الواقعية الجديدة لا تشكل إطارا تحليليا مناسبا لتفسير جملة التفاعلات والسياسات التي سادت خلال حقبة نسق القوى الأوربية الحديث. وبناء على هذه النتيجة نصح شرودر التاريخيين بعدم تبني نموذج الواقعية الجديدة، ونصح منظري العلاقات الدولية بعدم افتراض أن الواقع التاريخي الدولي يدعم أحدا (من المنظرين). كما أن النتيجة الرئيسية التي قدمها شرودر في هذه المقالة أن الدول لا تسعى إلى التوازن وأن فكرة التوازن بعامة لا تحدث في إطار العلاقات الدولية. وهذه النتيجة الهامة والجديرة بالملاحظة تتناقض مع ما قال به كينيث والتز في كتابه نظرية السياسة الدولية(٢٥).

(٣) أن القوة لا تستطيع أن تخدم وحدها كأداة لتحليل كافة الظواهر المعقدة في السياسة الدولية، حيث توجد إلى جانبها قيم وعوامل أخرى تؤثر في السلوك السياسي الخارجي للدول مثل الرغبة في التعاون الدولي كما هو حادث في كثير من التنظيمات الدولية والإقليمية، وهناك أيضا النزعات الاندماجية في السياسة الدولية مثلما هو الحال في غرب أوربا، وهذه التجمعات والتنظيمات تبني على أفكار وقيم أبعد ما تكون عن نظرية سياسات القوى المذكورة(٢٦). أو كما يؤكد جيمس James إن فرضيتي الواقعية البنيوية المتمثلتين في الفوضى الدولية وسعي الدولة إلى تعظيم القوة، باختصار، ليستا كافيتين لتفسير كيف تختار الدولة الوسائل الكفيلة بإبلاغها أهدافها، أو بتعبير آخر ليستا كافيتين لتفسير سلوك الدول وسياساتها الخارجية(٢٧). كذلك يرى البعض، من خلال نظرة متوازنة، أن ادعاء الواقعيين بأن العلاقات الدولية تعني دراسة علاقات القوة بين الدول فحسب من شأنه تفويت الفرصة على الطلاب للتعرف على قطاعات أخرى من الشئون العالمية، ومع ذلك فإن تجاهل دراسة علاقات القوى يفقد الطالب فرصة الإلمام بأمر بالغ الأهمية(٢٨).

(٤) ويتصل الانتقاد الرابع بمحورية دور الدولة في النظرية الواقعية باعتبارها اللاعب الدولي الرئيسي، والذي يتمثل هدفه الدائم في البقاء، حيث يرى المنتقدون أن تقسيم البشر أنفسهم إلى مجتمعات بدأ منذ آلاف السنين ارتباطا بأسباب أمنية واقتصادية، كما أن ظهور الدولة القومية ذات السيادة نفسها ارتبط بظروف تاريخية معينة، وأن هذه الظروف قد تغيرت في ظل العالم المعاصر حيث انتشار الحركات العرقية الانفصالية بل وتفكك العديد من الدول الكبرى حال الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا، إلى جانب شيوع التركيز على حقوق الأقليات والشعوب الأصلية، وما استتبعه من ظهور الحاجة إلى التدخل السياسي بهدف التصدي لحالات انتهاك حقوق الإنسان، أو لإغاثة اللاجئين، أو مكافحة الفقر. كل هذه الظروف المستجدة وغيرها كان من شأنه أن طرحت تساؤلات مشروعة بصدد واقع ومستقبل الدولة القومية ذات السيادة، والحاجة إلى التركيز على كيانات أخرى إقليمية وعالمية(٢٩). وفيما يتعلق بالتأثير الذي يمكن أن تحدثه العولمة على دور الدول؛ يصر الواقعيون على أن الدول تظل تمثل الفاعل الدولي الأكثر أهمية والقادرة وحدها على إدارة آثار العولمة، وذلك مع التسليم بأن تأثير الدول قد تراجع إلى حد ما لصالح الحركات عابرة الحدود transnational

movements. ويشار هنا إلى الانتقادات العديدة التي وجهت للواقعية في هذا السياق ومنها، عدم تقديم تعريف للأمن، وإصرار الواقعيين المستميت على عدم شرح دور الفاعلين من غير الدول Non-state Actors في ضمان الأمن[٣٠]. ويوجز كيوهين وناي (١٩٨٩) Keohane and Nye الصعوبات التي تواجه الواقعية البنيوية في هذا السياق بالقول: "حتى لو كنا نفهم كلا من تفضيلات الدولة وبنية النسق، فإننا غالبا لن نكون قادرين بلوغ الفهم الكافي لسلوك الدولة مالم نتعرف على سمات أخرى للنسق حال طبيعة الفاعلين الدوليين وفوق الدوليين المنغمسين في تفاعلاته، وكذلك طبيعة المنظمات الدولية[٣١].

(٥) يتعلق هذا الانتقاد بالواقعية البنيوية وفكرتها الأساسية عن اعتبار الضغوط الآلية المترتبة على بنية النسق هي الموجه للنسق السياسي الدولي. وهذا ما يمكن اعتباره نوعا من الحتمية البنيوية ومن ذلك تأكيد والتز على أن ميزان القوى الدولي سيتحقق بصورة آلية وبغض النظر عن إرادات الدول[٣٢]. وفي ذات السياق اعتبر إيشن Achen (١٩٨٩) أن الواقعية البنيوية ليست إلا نوعا من التنظير الاجتماعي الغامض الذي في ظله يتم تجاهل دور الإرادة الإنسانية إلى حد كبير. كما أخذ دويرتي وفالتزجراف Dougherty and Pfaltgraff (١٩٩٠) على النظرية الواقعية البنيوية التجاهل المتعمد للتاريخ باعتباره عملية دائمة التجدد يسهم الأفراد في تشكيل كل حقبة من حقبها المتعاقبة[٣٣]. كذلك يقول فاسكيز وإليمان Vasquez and Elman: "ولأن تنظير الواقعيين اتسم بالغموض فقد بات محلا للتساؤلات. إن الواقعية لم تقدم معايير لتحديد أي المعلومات التاريخية كانت هامة لتقييم ادعاءاتهم، وأي القواعد المعرفية يتعين اتباعها لتفسير المعلومات ذات الصلة"[٣٤].

(٦) يشكك البعض في قدرة الواقعية على التنبؤ حيث يرى جراست (١٩٨٩) Garst أن توازن القوى على سبيل المثال يمكن توقعه في ظل حالة الفوضى الدولية، ولكن لا يمكن التنبؤ بالتحالفات التي سوف تنشأ كنتيجة لذلك. ونظام القطبية الثنائية قد يمكن اعتباره أكثر (أو أقل) جلبا للصراعات من نظام التعددية القطبية، لكن توقيت ونطاق حرب ما قد تقع لا يمكن التنبؤ به دون توافر معلومات إضافية عن حجم وعدد ومناطق الصراعات الفرعية المسلحة التي يمكن أن تنخرط فيها دول أخرى من غير الأطراف الرئيسية للحرب، وبالتالي فإن أقصى ما يمكن تحقيقه كقاعدة عامة ارتباطا بالواقعية البنيوية هو تقدير التوجهات العامة للقوى الدولية[٣٥].

(٧) اعتبر فاسكيز (١٩٨٣) Vasquez أن النموذج المعرفي للواقعية البنيوية يستنزف عموما قدرا كبيرا من الجهد دون أن يحقق سوى قدر محدود جدا من النتائج المرضية، فمثلا ضمن أكثر ٧٠٠٠ آلاف فرضية قدمها هذا النموذج فإن نسبة ٦,٩% من هذه الفروض اتسمت بقدر معقول من الدقة. واضاف فاسكيز أن مرحلة المواجهة في الحرب الباردة قد انتهت وأننا لم نعد بحاجة إلى التصور الحتمي للسياسة الدولية على أنها صراع من أجل القوة والسلام. كما انتقد فاسكيز الفرضيات الأخرى للواقعية الجديدة مشيرا إلى ظواهر تدحض هذه الفرضيات، حال الدور المتنامي في السياسة الدولية لفاعلين دوليين من غير الدول حال المنظمات غير الحكومية وغيرها من التنظيمات عابرة القوميات، وذلك إلى جانب تزايد ظاهرتي التداخل والاعتماد المتبادل بين الدول. وهي أمور، حسب فاسكيز، تؤكد الحاجة إلى نموذج معرفي بديل أو على أقل تقدير نسخة معدلة من الواقعية البنيوية[٣٦].

(٨) ينتقد الكثيرون ميل النظرية الواقعية إلى وضع المسائل الأخلاقية في مرتبة ثانوية مقارنة بالمسائل السياسية باعتبار أن ذلك هو الأمر الصحيح، في نظر الواقعيين، لتأسيس علم للعلاقات الدولية يستند إلى حقائق الواقع، والذي قوامه أن قادة الدول يسعون إلى تحقيق مصالح دولهم بغض النظر عن الجوانب الأخلاقية أيا كانت، كما أن صلب السياسة الدولية يتمثل، حسب الواقعيين أيضا، في القوة وليس العدالة مثلا، وبعامة فلا يجب أن تطغى الأحكام الأخلاقية على حقائق الواقع. وعليه، حسب المنتقدين، فإن النظرية الواقعية ليست لديها أية مفردات كما أنها لم تهتم بتطوير هكذا مفردات؛ للتعامل مع قضايا عالمية هامة حال حقوق الإنسان مثلا برغم محوريتها وشيوع النقاش بصددها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية(٣٧). كذلك فقد أبدى بعض المنتقدين القلق إزاء نزوع الواقعين إلى تجاهل المبادئ الأخلاقية، وكذلك التكلفة المادية والاجتماعية العالية التي تترتب على إعمال بعض نصائحهم المتعلقة بالسياسات؛ مثل التخلف الاقتصادي الناتج عن الانفاق العسكري اللامحدود(٣٨).

(٩) ثمة عدد متزايد من الانتقادات أيضا طال الواقعية نظرا لأنها لم تأخذ في الحسبان التطورات الجديدة المتلاحقة في السياسة العالمية فمثلا هي غير قادرة على تفسير إنشاء المؤسسات التجارية والسياسية الجديدة في غرب أوربا خلال الخمسينيات والستينيات، حيث قاد التعاون القائم على المزايا المشتركة؛ الأوربيين للتخلي عن سياسات القوة التي جرت عليهم ويلات الحروب طيلة ثلاثة قرون منصرمة(٣٩). كما واجهت الواقعية عاصفة من الانتقادات والتشكيك في قدرتها على تقديم تفسير مقنع للسياسة الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفييتي. حيث يرى روسنو Rosenau (١٩٩٠) مثلا أن الواقعية البنيوية تتمتع بقدر محدود من القدرة على تحليل وتفسير السياسة الدولية لاسيما في ظل التحولات والاضطرابات التي شهدتها منذ منتصف الثمانينيات(٤٠).

(١٠) ثمة انتقاد يوجهه دعاة الليبرالية المؤسساتية الجديدة والذي قوامه أن النظرية الواقعية تركز على جانب واحد فحسب من العلاقات الدولية يتعلق بالحروب والعدوان والصراع الدولي وسياسات القوى العظمى، وبالتالي فهي تقدم دراسة للسياسة الدولية أمنية الطابع على نحو صرف، وتتجاهل قضايا أخرى هامة حال العلاقات الاقتصادية، والتنمية الدولية، والقانون الدولي، وهي القضايا التي تركز عليها النظرية الليبرالية المؤسساتية الجديدة مثلا(٤١).

(١١) يذكر كذلك أن كثيرا من التوصيات المتعلقة بالسياسات التي قدمت استنادا إلى المنطق الواقعي كانت متباينة، فمثلا تراهم وقد انقسموا بحدة حول جدوى التدخل الأمريكي في فيتنام بالنسبة للمصالح القومية الأمريكية، وكذا بصدد ما إذا كان السلاح النووي يسهم في تحقيق السلام العالمي. وفي حين استخدم بعض الملاحظين الواقعية حال جيفوستف Gvosdev لتفسير العقلانية التي انطوى عليها قرار غزو العراق عام ٢٠٠٣، راح واقعيون آخرون حال جون ميرشايمر ينتقدون بشدة قرار التدخل(٤٢).

المبحث الثالث: أبرز الدفوع التي قدمت في مواجهة نقد الواقعية

لم يقف الواقعيون مكتوفي الأيدي إزاء كل سهام النقد هذه التي وجهت إلى نظريتهم، وعمدت إلى التقليل من شأنها كنظرية مفسرة للسياسة الدولية لاسيما في ظل انتهاء الحرب الباردة. وكان من أبرز من تصدوا لهذه الانتقادات اثنان من أعمدة الفكر الواقعي المعاصر هما جون ميرشايمر وستيفن والت. غير أنه تجدر الإشارة، بداية، إلى ملاحظتين هامتين؛ أولاهما أن الدفاع عن النظرية الواقعية لم يقتصر على المنتمين إليها صراحة وإنما صدر كذلك عن محللين محايدين. وأما الملاحظة الثانية فقوامها أن أبرز دفوع الواقعيين عن نظريتهم صدرت في صورة مقالات تفنيدية لمقالات غلاة غرمائهم الليبراليين، حال فاسكيز وشرودر، الذين سخروا جانبا لا يستهان به من كتاباتهم للحط من شأن النظرية الواقعية وصلت حد اعتبارها غير صالحة من الأساس لتفسير السياسة الدولية. وتأسيسا على هذه المقدمة نعرض فيما يلي لأبرز الردود التي قدمت دفاعا عن الواقعية:

(١) كتب والتز في عام ٢٠٠٤ دفاعا عن الواقعية: إن انهيار الاتحاد السوفييتي لم يكن نتيجة لنجاح الجهود الدولية للقوى الليبرالية، وإنما كان مرده إلى فشل النظام الشيوعي السوفييتي. لقد نتهت الحرب الباردة كما توقع الواقعيون بالضبط. إن الحرب الباردة كانت متجذرة في النسق الدولي ثنائي القوى القطبية وبالتالي فإنها، بداهة، ستنتهي فقط حينما ينهار ذلك النسق. وأضاف والتز متسائلا: بعد نهاية الحرب الباردة؛ هل لا زالت الواقعية تسود؟ حسب عنوان مقال لروبرت جيلبين "لا أحد يحب الواقعية"؛ دائما وأبدا، من العصور القديمة وحتى الوقت الراهن، برزت الواقعية بين التفسيرات المتنافسة، كأهم النظريات وأكثرها فائدة فيما يتصل بتفسير النتائج التي تتحصل عليها وحدات (دول) تتفاعل في ظل حالة من الفوضى، وطالما ظل هذا الوضع قائما تبقى الواقعية هي الطريقة الأفضل لتفسير الأحداث السياسية الدولية[٤٣].

(٢) يرى البعض أن الواقعية في صورتها الحديثة، المعروفة بالواقعية الجديدة، لا تزال تسيطر على الدراسات الأمنية خلال الفترة الراهنة وتبعا لهذه النظرية فإن نهاية الحرب الباردة لم تؤد إلى تغيير في مفهوم الأمن حيث يعتبر كينيث والتز الممثل الرئيسي للواقعية الجديدة الذي يقف، في كتابه الأهم نظرية السياسة الدولية، وراء التأكيد على أهمية بنية النسق الدولي وأمن الدول. إن نهاية الحرب الباردة لم تؤد إلى تغيير في هذه البنية والتي قوامها الفوضى، كما لا يزال العالم قائما على المنافسة بين الدول[٤٤]. وفي ذات السياق المتعلق بالدراسات الأمنية يرى البعض أن التغيرات الثورية التي شهدها العالم مؤخرا تحتم التفكير في مستقبل الاستراتيجية. إنها التغيرات التي طالت المشهد الجيوسياسي العالمي وتمثل أبرزها في التحولات الكبرى التي تشهدها أوربا، وتقتت الاتحاد السوفييتي، وتفكك حلف وارسو، ومن ثم انتهاء الحرب الباردة بكل مفاهيمها التي هيمنت على التحليل السياسي لما يقرب من نصف قرن، ولما كان مفهوم الاستراتيجية أكثر المفاهيم التصاقا بالحرب الباردة؛ كان من الطبيعي أن ينفتح المجال واسعا بين الساسة والمعلقين للتساؤلات حول مستقبل الاستراتيجية. لكن ووفقا لتقليد التفكير الاستراتيجي الذي ازدهر خلال حقبة الحرب الباردة يصبح من الصعب مجرد التفكير في مستقبل الاستراتيجية على أي نحو. وتبعا لهذا التقليد أيضا نحن مدينون لتيار الواقعية الجديدة في نظرية العلاقات الدولية الذي علمنا أنه لا معنى حقيقيا للحديث عن مستقبل الاستراتيجية، ذلك بأن الاستراتيجية، شأنها في

ذلك شأن العلاقات الدولية بعامة، تمثل عالما من المفاهيم والمبادئ الخالدة. إن التغيير قد يطال مؤسسات معينة أو توزيع القوى أو التكنولوجيا، غير أن الاستراتيجية طابعها هو الخلود، حيث يظل راسخا جوهر الحقائق الاستراتيجية التي قدمها كل من ثيوسيديدس Thucydides، وصن تزو Sun Tzu، وكلاوزفيتز Clausewitz، وفريدريك الأكبر Frederick the Great. فهذه المبادئ ليست قابلة بطبيعتها للتغير. إنها تعبر عن طبيعة وجوهر العلاقات الدولية وبالتالي جوهر وطبيعة الاستراتيجية ذاتها(٤٥).

(٣) في إطار الرد على انتقاداته العنيفة يرى البعض أن الخطأ الكبير لشرودر هو الخلط بين النظرية الواقعية الجديدة ونظرية والتز في العلاقات الدولية وهو الخطأ الذي أدى به إلى الوقوع في خطأين هما: أولا أنه لم يميز بين الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى مدخل التحليل الواقعي بعامة، ونظيرتها التي يمكن أن تطال نظرية والتز في العلاقات الدولية على وجه الخصوص، إنه يبدو كما لو كان لا يدرك أن الواقعية الجديدة ليست مجرد نظرية وإنما هي اتجاه تحليلي أو نموذج فكري شامل. وثانيا أن شرودر حين شوه الواقعية باعتبارها مطابقة لنظرية والتز قد تجاهل الأدبيات والإسهامات الأخرى الكثيرة التي قدمها باقي الواقعيين كمدرسة تحول القوة Power Transition School على سبيل المثال. كذلك فمن الافتراضات التي تستند إليها الواقعية الجديدة أن الدولة تتفاعل في بيئة فوضوية وفي ظل عدم وجود حماية لها من قبل سلطة عليا، وهو افتراض ليس قاصرا على الواقعية وإنما ترتبط به كذلك مداخل تحليلية أخرى. وهناك افتراضات أخرى تقوم عليها الواقعية منها أن الدول معنية بذاتها وتعمل وفق مبدأ مساعدة الذات، بمعنى أن الدولة يتعين أن تسعى إلى الحفاظ على أمنها ورفاهيتها دون الاعتماد على الآخرين في تأمين هذه المصالح الحيوية، كما يعني هذا المبدأ أن كل دولة ستضع أمنها ورفاهيتها فوق كل اعتبار وقبل رفاهية وأمن الآخرين. وهذه هي قواعد ومبادئ السلوك التي يفرضها النسق، حيث تهديد البقاء هو أبرز التحديات التي يفرزها هذا النسق. كذلك فإن نماذج الواقعية الجديدة تعتبر أن الدولة هي اللاعب الرئيسي في السياسة الدولية، وأن كل دولة تتبنى السياسات التي تتوقع أن تحقق لها من المكاسب ما يفوق ما قد تسببه من خسائر، كما أن الدول تزن الخيارات وتتخذ القرارات استنادا إلى تقييمها لظروف البيئة الدولية وأوضاعها الاستراتيجية الذاتية. وبرغم أن شرودر حاول دحض هذه الفروض من خلال دراسته للتاريخ (وتحديدا أزمة الرايخ الألماني ١٧٨٥، وحقبة مواجهة فرنسا الثورية بما فيها الحروب النابليونية ١٧٩٣: ١٨١٣، وفترة ما بين الحربين العالميتين، وحقبة النصف الثاني من القرن العشرين)، راح الواقعيون يفندون دراسة شرودر ليؤكدوا أن الأحداث التاريخية خلال تلك الحقب جرت وفق افتراضات الواقعية الجديدة ولم تكن، كما يزعم شرودر، مخالفة لها(٤٦).

(٤) في إطار الرد على الانتقادات النارية التي قدمها فاسكيز، ومن خلال مقالته الشهيرة المعنونة: القوة التقدمية للواقعية The Progressive Power of Realism؛ اعتبر ستيفن والت Stephen Walt أن تقييم جون فاسكيز Jhon Vasquez للنظرية للواقعية يمثل تجنيا على أفضل نظرية في العلاقات الدولية حيث ينطوي هذا التقييم على ثلاثة عيوب خطيرة أولها اعتماده على نموذج إيمري لاكاتوس Imre Lakatos (١٩٧٠) للتقدم العلمي وهو النموذج الذي تم رفضه إلى حد كبير من قبل المؤرخين وفلاسفة العلم المعاصرين. أما العيب الثاني الذي يؤخذ على فاسكيز فهو تعمده التقليل من شأن برنامج البحوث الواقعية من حيث الحجم والانتشار، كما يقع فاسكيز في خطأ واضح إذ يعتبر الخلافات

الفكرية بين الواقعيين دليلا على انحطاط النظرية. وأخيرا فإنه يغفل التطور التدريجي للنظرية الواقعية المعاصرة، لأنه إلى حد كبير لم يطلع على كافة الأدبيات التي قدمها الواقعيون، كما أنه لا يدرك أن الخلافات داخل وعبر برنامج بحثي تنافسي تعد أمرا حيويا للتقدم ويتعين أن يكون مرحبا بها، غير أن محاولة فاسكيز، كما يشير والت، تأسست على النقد بهدف مجرد نزع الشرعية عن توجه بحثي معين. وبعبارة أخرى فإن هدفه الرئيسي هو تشويه النظرية الواقعية ونزع الشرعية عنها كتوجه في دراسة السياسة الدولية، وتثبيط جهود الباحثين المتواصلة في مجال البحوث الواقعية، والتقليل من فرصهم في الحصول على التمويل اللازم أو النشر في المجالات العلمية البارزة(٤٧). ويمكن إيجاز أبرز ما ورد في مقال والت شديد الأهمية فيما يلي(٤٨):

(أ) يظن فاسكيز أن الواقعية مجرد برنامج بحثي نمطي يتمحور تماما حول أفكار كينيث والتز، وهذه النظرة تنتهي به إلى اعتبار أي خلاف كبير بين الواقعيين، ولاسيما أي خروج عن فكر والتز، دلالة على انحطاط النظرية، ومن ثم يستند إلى هذا المأخذ لتشويه النموذج الفكري الذي تشكله الواقعية بأكمله؛ في الوقت الذي يعتبر الواقعيون مثل هذا الخلاف علامة صحة، وعامل تجديد للنموذج المعرفي الذي يمثلونه. إن الواقعية، التي لا يفهمها فاسكيز بشكل دقيق، هي في حقيقتها برنامج بحثي واسع النطاق يشتمل على جملة من النظريات التحتية المتنافسة. وككل أعضاء البرامج البحثية الناجحة ينطلق الواقعيون من جملة مبادئ أساسية يتمثل أبرزها في اعتبار الدولة الفاعل المحوري في السياسة الدولية، والتأكيد على فوضوية النسق الدولي، وكون القوة هي محور السياسة الدولية. كما يختلف الواقعيون، من ناحية أخرى، حول بعض الأفكار الأساسية، فمثلا هانز مورجانثو (١٩٤٦) يفترض أن المنافسة بين الدول (الصراع الدولي) تنشأ عن إحدى خصائص الطبيعة البشرية التي يتمثلها في شهوة الإنسان إلى القوة، في حين يتجاهل كينيث والتز (١٩٧٩) الطبيعة البشرية ويفترض أن الصراع الدولي ينشأ عن رغبة الدول في البقاء. ويرى الواقعيون الهجوميون Offensive Realists من أمثال ميرشايمر Mearsheimer (١٩٩٤-١٩٩٥) أن الدول تسعى إلى تحقيق أقصى مستوى من الأمن عن طريق مضاعفة قوتها النسبية، في حين أن الواقعيين الدفاعيين Defensive Realists حال جاك سنايدر Jack Snyder (١٩٩١) أو تشارلز جلاسر Charles Glaser (١٩٩٤-١٩٩٥)؛ يرون أن القوى العظمى تكون بصفة عامة أكثر أمنا حينما تتغاضى عن تعظيم قوتها وتعمل من أجل الحفاظ على الوضع الراهن the status quo. ويختلف الواقعيون كذلك حول الأهمية النسبية لتأثير العوامل الداخلية في مقابل تلك المتعلقة بالنسق الدولي، وأيضا فيما يتصل بمستوى الاستقرار النسبي القائم في ظل القطبية الثنائية إذا ما قورن بنظيره في ظل التعددية القطبية، إلى جانب تباين مواقف الواقعيين بصدد تأثير الجوانب الشخصية في تشكيل قرارات قادة الدول. وعليه فإن الواقعية أبعد ما تكون عن مجرد إطار فكري ضيق، وإنما هي كيان واسع يشتمل على مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأفكار، حيث يتفق أنصارها حول بعض الأفكار الهامة، ويختلفون حول العديد من الأفكار الأخرى.

(ب) إن الاختلاف بين أعضاء أي نموذج فكري هو أمر طبيعي وصحي، ولنا أن نلاحظ ذلك في مختلف مجالات المعرفة، فهناك مثلا الاختلافات الواسعة بين الباحثين في إطار المدرسة الكينزية الجديدة في الاقتصاد، والداروينية في إطار البيولوجيا الاجتماعية، والسكارينية Skinnerian في علم النفس، وكذلك الحال في إطار الواقعية السياسية. إن ثمة

نظريات عديدة في إطار النموذج الواقعي وهي ليست بالضرورة على نفس المستوى من الصلاحية أو القيمة العلمية، ثم إن فشل إحدى النظريات الواقعية لا يعني الحكم على كل النموذج الواقعي بالفشل لاسيما وأن الواقعية تعالج طائفة واسعة من الظواهر الدولية، غير أن فاسكيز راح يركز انتقاداته على عدد محدود من الكتاب الواقعيين بغرض دحض النموذج الواقعي بأكمله، لكنه بهذه الطريقة لا يمكنه أن يقلل من شأن هذا التوجه البحثي الأوسع أو النظريات المختلفة التي يتضمنها.

(ج) اعتبر فاسكيز أن الاختلاف بين نظريتي عن توازن التهديد balance-of-threat ونظرية والتز عن توازن القوى balance-of-power؛ يمثل تناقضا فكريا صارخا بين الواقعيين، وله عواقب مدمرة بالنسبة للنموذج الواقعي قاطبة تستوجب التخلي عنه كإطار لتفسير السياسة الدولية، وذلك، كما يرى فاسكيز، نظرا لكون مفهوم القوة الذي ارتبط به والتز مختلفا عن مفهوم التهديد الذي أكدت عليه أنا. غير أنه سرعان ما ناقض نفسه واعتبر أن نظرية توازن التهديد ليست إلا إعادة تغليف لنظرية والتز (توازن القوى). وللرد عليه أقول أولا أن مفهومي "القوة" و"التهديد" ليسا منفصلين، ذلك بأن نظرية توازن التهديد تتضمن بوضوح مفهوم القوة وإدماجه في المفهوم العام للتهديد إلى جانب عوامل أخرى مثل تأثير الجوار الجغرافي، والنوايا العدوانية للدول، والقدرات الهجومية الخاصة لها. فنظرية توازن القوى تؤكد على أن الدول ستتحالف ضد الدولة الأقوى، في حين تقوم نظرية توازن التهديد على أن الدول ستميل إلى التحالف في مواجهة الدولة الأكثر تهديدا. وبالتالي فإن بمقدور هذه النظرية الأخيرة أن تفسر ليس فقط لماذا قد تتحالف الدولة في مواجهة القوة الأكبر (إذا كانت قوتها ستجعلها الأكثر تهديدا)، ولكنها ستقدم التفسير كذلك للتساؤل الآخر: لماذا قد تتحالف الدولة في مواجهة دولة أخرى ليست بالضرورة الأقوى ولكن ينظر إليها باعتبارها الأكثر تهديدا استنادا إلى عوامل أخرى حال قربها الجغرافي، أو نواياها العدوانية، أو امتلاكها لإمكانات قوة خاصة تيسر لها الهجوم على غيرها. وبناء على ذلك فإن النظريتين ليستا متماثلتين، كما يزعم فاسكيز، وإن كانتا تتفقان في بعض العناصر.

(د) ويضيف والت: لقد قدمت نظريتي في عام ١٩٨٧ في ثنايا كتابي الذي تناول بالتفسير السلوك التحالفي لدول الشرق الأوسط، وأوضحت في الفصل الأخير أن هذه النظرية تصلح أيضا لتفسير اختلال توزيع القوة بين التحالفات الأمريكية ونظيرتها السوفيتية خلال حقبة الحرب الباردة. وفي مقالة أخرى (١٩٨٨) – لم يشر إليها فاسكيز – استخدمت ذات النظرية في تفسير السلوك التحالفي لأربع دول في غرب آسيا، وفي مقالة ثالثة – لم يشر إليها فاسكيز أيضا – أوضحت كيف يمكن لنظرية توازن التهديد أن تقدم التفسير لآليات التحالف في أوربا خلال عقد الثلاثينيات وهو العقد التي يمثل بحق فترة نموذجية لاختبار النظرية. كذلك فإن علماء آخرين حال جارنم Garnham (١٩٩١) وماستندينو Mastanduno (١٩٩٧) استخدموا نظرية توازن التهديد في تفسير تشكيل تحالف حرب الخليج ١٩٩٠-١٩٩١، ولتحليل الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة. وارتباطا بكل ما تقدم، كما يضيف والت، يسقط زعم فاسكيز وتنهار حجته الزائفة إذ ادعى أن نظرية توازن التهديد تفتقر إلى محتوى تجريبي يعتد به.

(٥) يرى البعض أنه على الرغم من أوجه القصور التي تنطوي عليها الواقعية؛ لا يزال أناس عديدون يفكرون في أمور السياسة الدولية بذات الطريقة التي أسسها الواقعيون، ولاسيما في أوقات التوتر الدولي. والمثال الحديث على ذلك يمكن

العثور عليه في التعليقات التي صدرت عن المستشار السابق في إدارة بوش الابن مايكل جيرسون Michael Gerson (٢٠٠٦) في إطار الرد عن تساؤل يتعلق بالكيفية التي يتعين أن تتعامل بها الولايات المتحدة مع طموحات إيران النووية. حيث انطلق جيرسون من افتراض للواقعيين قوامه أن "السلام ليس هو الحال الطبيعي" "peace is not a natural state"، ودعا إلى رد فعل صارم يتأسس على أن يضع الأمريكيون نصب عينيهم منع الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط. إذ يجب، على حد قوله، أن يكون هناك في العالم من لديه القدرة على رسم الخطوط الفاصلة؛ من يقول هذا كثير ولن أسمح بما هو أكثر. إن السلام لا يمكن أن يتحقق من خلال سياسة خارجية خجولة تسمح للتهديدات الخطيرة أن تطل براسها. إن الذين يهددون الآخرين يتعين أن يدفعوا الثمن وإلا سيعم العدوان العالم(٤٩).

(٦) في إطار تجديد الواقعية لجلدها يقول ستيفن والت: "قادت نهاية الحرب الباردة بعض الكتاب إلى القول بأن مآل الواقعية صار إلى المزبلة الأكاديمية، غير أن الأحداث أثبتت أن القول بزوال الواقعية أمر مبالغ فيه، حيث شرع الواقعيون في تجديد نظريتهم واقتحام عوالم تنظيرية أخرى"(٥٠). وقد تمثلت المساهمة الحديثة للواقعيين الجدد، كما يقول والت، في الاهتمام بمشكلة المكاسب النسبية والمطلقة، في إطار الرد على دعاة المؤسساتية من أن المؤسسات الدولية ستمنح الدول مكاسب (مطلقة) أكبر على المدى الطويل. حيث ذهب واقعيون مثل جوزيف جريكو Joseph Grieco وستيفن كراسنر Stephen Krasner إلى القول بأن الفوضى ستدفع الدول إلى القلق بشأن المكاسب المطلقة الناتجة عن التعاون والكيفية التي سيتم بها توزيع هذه المكاسب بين الشركاء. إن من المنطقي والواضح، حسبهما، أنه إذا حصدت دولة ما مكاسب أكبر من شريكاتها فإنها سوف تصبح تدريجيا أقوى وستصير شريكاتها في نهاية المطاف أكثر عرضة للخطر(٥١). كذلك فقد سارع الواقعيون إلى استكشاف مجموعة متنوعة من القضايا الجديدة. فباري بوسن Barry Posen مثلا قدم تفسيرا واقعيا للصراع العرقي، موضحا أن تفكك الدول متنوعة العرقيات يمكن أن يخلف صراعا بين جماعات عرقية في بيئة فوضوية، على نحو يهيئ لاستخدام كل جماعة لقوتها الذاتية من أجل تحسين موقعها النسبي، والتورط في سياسات بالغة الخطورة حال التطهير العرقي مثلا، وهذا ما حدث بالفعل على أثر تفكك يوغسلافيا السابقة(٥٢).

وفي سياق آخر حذر الواقعيون من أن حلف النيتو، في ظل غياب عدو واضح، سيواجه على الأرجح ضغوطا متزايدة قد تدفعه إلى توسيع تواجده شرقا على نحو يعرض علاقاته مع رؤوسيا للخطر(٥٣). ونشير في هذا الصدد إلى مقال جون ميرشايمر المنشور بالنيويورك تايمز في ١٤ مارس ٢٠١٤ بعنوان الحصول على أوكرانيا خطأ Getting Ukraine Wrong، والذي اعتبر من خلاله أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما قد ارتكب خطأ فادحا باتخاذه موقفا متشددا من روسيا وفرض العقوبات عليها ودعم الحكومة الأوكرانية الجديدة. مؤكدا أن الموقف الصحيح هو ترك أوكرانيا كمنطقة عازلة بين حلف النيتو وروسيا، تلك الدولة التي يتعين الاحتفاظ بعلاقات جيدة معها لأن الولايات المتحدة تحتاج مساعدة موسكو للتعامل مع إيران وسوريا وأفغانستان، كما قد تحتاجها في نهاية المطاف للتعامل مع الصين ذلك المنافس الحقيقي المحتمل للولايات المتحدة(٥٤).

على صعيد آخر فإن ثمة علماء مثل مايكل ماستندينو Michael Mastanduno ممن يؤكدون على أن السياسة الخارجية الأمريكية لا تزال تتماشى بوجه عام مع المبادئ الواقعية، حيث إنها قائمة على تكريس الهيمنة الأمريكية لاسيما فيما يتصل بتشكيل النظام العالمي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على نحو يضع المصالح الأمريكية في المقام الأول(٥٥).

(٧) في إطار دفاعه المستميت عن النموذج الواقعي يقول رائد الواقعية الهجومية جون ميرشايمر: شاعت بين العلماء والخبراء، خلال عقد التسعينيات، مقولات من قبيل أن العالم يتجه بوتيرة متسارعة نحو أن يصبح أكثر سلاما وأن الواقعية قد ماتت. كما أن السياسة الدولية قد تغيرت مع نهاية الحرب الباردة، وأن العولمة الاقتصادية سوف تؤدي إلى زيادة التلاحم بين الدول القومية؛ حتى أن البعض اعتبر زوال الدولة القومية أمرا وشيكا. وأكد آخرون أن آمال بعض النخب الغربية في سياسة دولية قوامها التعاون والمساعدة المتبادلة بين الدول في طريقها للتحقق، وأن عولمة المعرفة ستيسر من انتشار هذا التوجه الجديد. وزعم عديدون أن الديمقراطية باتت تنتشر في سائر أرجاء البسيطة وأن النظم الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، وأننا قد بلغنا نهاية التاريخ. وادعى آخرون أن المؤسسات الدولية أخيرا قد أضحت لديها القدرة على أن تجعل القوى الكبرى تتصرف وفقا لسيادة القانون وليس حسبما تمليه الواقعية. غير أن كل الطموحات التفاؤلية تلاشت؛ إن لم تكن قد اختفت كلية في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر، وعادت الواقعية أكثر قوة على نحو مذهل. ويرتد هذا البعث بصورة جزئية إلى حقيقة أن كل الواقعيين تقريبا عارضوا حرب العراق والتي تحولت إلى كارثة استراتيجية بالنسبة لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا. ولكن الأهم من ذلك أنه ليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن العولمة أو المؤسسات الدولية شلت دور الدولة، بل وفي الواقع يبدو أن مستقبل الدولة هو الازدهار إذ تظل القومية، التي هي سند قيام الدولة، أيديولوجية سياسية قوية. وحتى في أوربا الغربية، حيث التكامل الاقتصادي غير المسبوق، لا تزال الدولة باقية وقوية. وعلاوة على ما تقدم لا تزال القوة العسكرية مثل عنصرا حاسما في السياسة العالمية، إذ نجد أن الولايات المتحدة وبريطانيا، واللتين تمثلان اثنتين من الديمقراطيات الكبرى في العالم، قد خاضتا معا خمسة حروب منذ نهاية الحرب الباردة عام ١٩٨٩. كما أن كلا من إيران وكوريا الشمالية لا تزال تذكرنا بأن الانتشار النووي ما فتئ يمثل مشكلة كبرى، وأنه ليس من الصعب تصور احتمال كاندلاع حرب بين الهند وباكستان تلجأ كلتاهما خلاله إلى استخدام السلاح النووي في نهاية المطاف. كذلك فمن الممكن وربما من المرجح أن تتورط الولايات المتحدة والصين في حرب بخصوص تايوان أو حتى كوريا الشمالية. كما أنه في ظل صعود الصين؛ حتى المتفائلون يعترفون بأن هناك احتمالا بوقوع اضطرابات خطيرة إذا تم التعامل بعنف مع هذا التحول العميق في القوة العالمية الذي يمثله هذا الصعود(٥٦).

(٨) لا يفوتنا، أخيرا، أن نشير في سياق التواجد القوى والفعال للواقعيين في تحليل السياسة الدولية إلى المقالة الهامة لجون ميرشايمر وستيفن والت والمعنونة: اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy والتي تم نشرها عام ٢٠٠٦ ثم عام ٢٠٠٧، وأحدثت ضجة هائلة في الأوساط السياسية والصحفية والأكاديمية وتمت ترجمتها إلى العديد من اللغات، كما رفضت بعض دور النشر طباعتها تحت وطأة ضغوط اللوبي الإسرائيلي. وتعد هذه المقالة بحق بمثابة ثورة في التفكير الاستراتيجي الأمريكي برمته بقدر ما أحدثته من صدمة هائلة

في أوساط مناصري إسرائيل على كثرتهم في المجتمع الأمريكي وغيره من المجتمعات الغربية. حيث انتقد ميرشايمر ووالت بعنف الدور المهيمن للوبي الإسرائيلي على صانع القرار الأمريكي معتبرين أن هذا الأمر من شأنه أن هدد الأمن القومي الأمريكي وتسبب في عداوات عديدة للولايات المتحدة لاسيما في دول العالم الإسلامي. كما انتقد العالمان الواقعيان إساءة استخدام تهمة معاداة السامية داخل الولايات المتحدة واعتبراها نوعا من الإرهاب الفكري لأصحاب الرأي الآخر غير المؤيد لسياسات إسرائيل. كذلك فقد طالب ميرشايمر ووالت الإدارة الأمريكية بضغوط حقيقية على إسرائيل بهدف فرض تسوية سلمية مرضية للقضية الفلسطينية(٥٧).

الخاتمة

استهدف هذا البحث تقديم تقويم للنموذج الفكري الواقعي في تحليل السياسة الدولية، من خلال عرض أظهر التحديات والانتقادات التي جابهته خلال العقود الستة المنصرمة، والاستجابات الفكرية والردود المفيدة التي قدمها الواقعيون في إطار التصدي لتلك التحديات والانتقادات التي وجهت لنموذجهم، ومن ثم الوقوف على مدى نجاح النموذج الواقعي في الاحتفاظ بمكانته المتقدمة بين نظريات تحليل السياسة الدولية. وارتباطا بما تقدم فقد ضمنا بحثنا ثلاثة مباحث على النحو المتقدم؛ حيث عرفنا في ثنايا المبحث الأول بأبرز التحديات التنظيرية التي جابهت النموذج الواقعي عبر تاريخه المعاصر، ثم عرضنا في المبحث الثاني لأظهر الانتقادات التي وجهت للنموذج، قبل أن نعرض في المبحث الثالث لأهم الجهود البحثية التي قدمها الواقعيون دفاعا عن نموذجهم. ويمكن إيجاز أبرز النتائج التي خلصنا إليها من خلال هذا البحث فيما يلي:

- تمثل أبرز التحديات التنظيرية التي جابهت النظرية الواقعية في النظريات الليبرالية التي شكلت الغريم التقليدي للواقعيين، ومن ثم النظرية البنائية الاجتماعية التي بزغ نجمها في تحليل السياسة الدولية مع نهاية مرحلة الحرب الباردة.
- تعرض النموذج الواقعي لكم هائل من الانتقادات صدر أغلبها عن مشايعي النموذج الليبرالي، وقد تمحورت هذه الانتقادات حول مسائل عديدة أبرزها؛ وصم الواقعية بالأخلاقية، والقول بغموض وضبابية مفاهيمها الأساسية كالقوة والمصلحة بل والتشكيك في وجود ميزان القوة من الأساس، كما قلل منتقدون عديدون من شأن النظرية الواقعية وقدرتها على تفسير السياسة الدولية لاسيما فيما يتصل بمعالجة التطورات المتلاحقة في عالم السياسة الدولية وخصوصا غداة انتهاء الحرب الباردة، مع التأكيد الدائم على فشل الواقعيين في توقع التغييرات الدراماتيكية التي شهدها العالم منذ بداية التسعينيات وعلى رأسها الحدث الجلل المتمثل في زوال الاتحاد السوفييتي من الخارطة العالمية. وقد وصل الشطط ببعض منتقدي الواقعية حد الدعوة إلى نبذها بل وإلقاء تراثها في المزبلة الأكاديمية.
- لم يقف الواقعيون، بطبيعة الحال، مكتوفي الأيدي إزاء كل سهام النقد هذه التي وجهت إلى نظريتهم وعمدت إلى التقليل من قيمتها كنظرية مفسرة للسياسة الدولية لاسيما في ظل انتهاء الحرب الباردة. وكان من أبرز من تصدوا لهذه الانتقادات اثنان من أعمدة الفكر الواقعي المعاصر هما جون ميرشايمر وستيفن والت. كما يلاحظ أن الدفاع عن النظرية الواقعية لم يقتصر على المنتمين إليها صراحة وإنما صدر كذلك عن محللين محايدين. كذلك فإن أبرز دفوع الواقعيين عن نظريتهم صدرت في صورة مقالات تفنيدية لمقالات غلاة غرمائهم الليبراليين، حال فاسكيز وشرودر، الذين سخروا جانبا لا يستهان به من كتاباتهم للحط من شأن النظرية الواقعية وصلت حد اعتبارها غير صالحة من الأساس لتفسير السياسة الدولية. وبناء عليه فقد دارت حرب ورقية شعواء أريق فيها الحبر الكثير بين الواقعيين ومنتقدي نظريتهم لاسيما من غرمائهم التقليديين أشياع النموذج الليبرالي، إنها الحرب التي بدأت مع ظهور الواقعية الكلاسيكية ولم تنته حتى ساعته ولا تبدو لها أية نهاية في الأفق.

وغاية القول ومهما يكن من أمر كل الانتقادات التي وجهت للواقعية أو حتى الدفوع التي قدمت ذبا عنها فإن التحليلات المؤسسة على مفاهيم القوة والمصلحة القومية وتوازن القوى؛ تظل هي المهيمنة في معالجة السياسة الدولية، وهي المفاهيم التي لا يتصور محوها بأي حال من أدبيات العلاقات الدولية.

الهوامش

(1) Sutch, Peter and Ellas, Juanita, International Relations: the Basics, (New York, 2007, Routledge),pp. 48-49.

(2) Walt, Stephen M., International Relations: One World, Many Theories, Foreign Policy, No. 110, Special Edition: Frontiers of Knowledge. (Spring, 1998),p. 31.

(3) Mearsheimer, John, Structural Realism, in Tim Dunne, Milja Kurki, and Steve Smith, eds., International Relations Theories: Discipline and Diversity, 3rd Edition (Oxford: Oxford University Press, 2013),pp. 72-75.

(4) Serban, lonut, Theories and Concepts in International Relations from Idealism to Realism, Revue des Sciences Politiques ,(No. 40 * 2013),p. 57.

(5) Holsti, Ole R., Theories of International Relations, pp. 3-4, available at: http://people.duke.edu/~pfeaver/holsti.pdf pp. 5-6.

(6) Walt, op. cit. ,p. 32.

(7) Holsti, op, cit., p. 14.

(8) Walt, op. cit. ,p. 32.

(9) Lasan, Nicoleta, International Relations Theories and Security, The Public Administration and Social Policies Review IV Year, No. 2(9) / December 2012, pp. 41- 42.

(10) Holstl, op. cit., p. 12.

(11) ibid.

(12) Lasan, op. cit. , pp. 42-43.

(13) Walt, op. cit. ,p. 41.

(14) Lasan, op. cit. ,p. 43-

(15) Walt, op. cit. ,pp. 40-41.

(16) ibid. , p. 41.

(17) Sutch and Elias, op. cit., p. 60.

(18) Holstl, op. cit., p. 6.

(19) Shlmko, Keith L., Realism, Neorealism, and American Liberalism, The Review of Politics, Vol. 54, No. 2 (Spring, 1992), pp. 286-287.

(20) Sutch and Elias, op. cit., p. 59.

(٢١) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات (الكويت، الطبعة الخامسة ١٩٨٧، منشورات ذات السلاسل)، ص ص ٢٢:١٩.

(٢٢) المرجع السابق

(23) Holsti, op. cit., p.6

(24) Kegley, Charles W. & Blanton, Shannon L., World Politics: Trends and Transformations, Twelfth Edition, 2009-2010 Update, Wadsworth Cengage Learning, p. 31.

(25) Elman, Colin, Elman, Miriam Fendius & Schroeder, Paul W., History Vs. Neo-realism: A Second Look,: International Security, Vol. 20, No. 1 (Summer, 1995), pp. 182-183.

(٢٦) مقلد، م.س.ذ.، ص٢٢.

(27) James, Patrick, Neorealism as a Research Enterprise: Toward Elaborated Structural Realism, International Political Science Review Revue Internationale de science politique, Vol. 14, No. 2 (Apr., 1993), p. 135.

(28)Sutch and Elias, op. cit., p. 62.

(29)ibid. , pp. 60-61.

(30)Lasan, op. cit. , p. 41.

(31)James, op. cit. p. 135.

(32)Sutch and Elias, op. cit., p. 60.

(33)James, op. cit. p. 133.

(34)Kegley & Blanton , op. cit. , P. 31.

(35)James, op. cit. , pp. 133-134.

(36)ibid. , pp. 134-135.

ولمزيد من التفاصيل حول انتقادات فاسكيز النارية للنظرية الواقعية راجع إسهاماته.

-Realism and the Balancing of Power: A New Debate (senior editor, with Colin Elman as co-editor) (Upper Saddle River: Prentice-Hall, 2003)

-The Power of Power Politics: From Classical Realism to Neo traditionalism ,(Cambridge: Cambridge University Press, 1998)

-"The Realist Paradigm and Degenerative versus Progressive Research Programs: An Appraisal of Neotraditional Research on Waltz's Balancing Proposition, "American Political Science Review 91 (December 1997): 899-912.

- "Realism and the Study of Peace and War," In Michael Brecher and Frank Harvey, -eds. Millennium Reflections on International Studies (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2002): pp. 79-94.

(37)Sutch and Elias, op. cit., p. 61.

(38)Kegley & Blanton , op. cit. , p. 31.

(39)ibid.

(40)James, op, cit. p. 123.

(41)Sutch and Elias, op, cit., pp. 61-62.

(42)Kegley & Blanton , op. cit. . p. 31.

(43)Sutch and Elias, op, cit., p.58,

(44)Lasan ,op. cit. , p. 40.

(45)WIIIiams, op. cit. , p. 103.

(46) Elman ,Colln, Elman, Miriam Fendius & Schroeder ,Paul W., History vs. Neo-realism: A Second Look,: International Security, Vol. 20, No. 1 (Summer, 1995),pp,184-187.

(47) Walt, Stephen M. ,The Progressive Power of Realism, The American Political Science Review, Vol, 91, No. 4 (Dec., 1997).p. 931.

(48)Ibid. , pp. 932-933.

(49)Kegley & Blanton , op. cit. p. 32,

(50)Walt, International Relations: One World, Many Theories, op. cit. p-35,

(51)ibid

(52)Ibid'

(53)ibid.

(54)Mearsheimer, John J. , Getting Ukraine Wrong, available at

http://wwvi.nytimes.com/2014/03/14/opinion/getting-ukralne-wrong,html?_r=0

(55)Walt, International Relations: One World, Many Theories, op, cit. ,p.35.

(56)Mearsheimer, Structural Realism, op. cit., p. 86.

(57)Mearsheimer, John J. and Walt, Stephen M., The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2007).

قائمة المصادر

- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات (الكويت، الطبعة الخامسة ١٩٨٧، منشورات ذات السلاسل).

- Elman ,Colin, Elman, Miriam Fendius & Schroeder ,Paul W., History vs. Neo-realism: A Second Look,: International Security, Vol. 20, No. 1 (Summer, 1995).
- Holsti, Ole R., Theories of International Relations, pp.3-4, available at: http://people.duke.edu/-pfeaver/hoisti.pdf.
- James, Patrick, Neorealism as a Research Enterprise: Toward Elaborated Structural Realism, International Political Science Review / Revue internationale de science politique, Vol. 14, No. 2(Apr., 1993).
- Kegley, Charles W.& Blanton, Shannon L. , World Politics: Trends and Transformations, Twelfth Edition, 2009-2010 Update, Wadsworth Cengage Learning.
- Lasan, Nicoleta, International Relations Theories and Security, The Public Administration and Social Policies Review IV Year, No. 2(9)/ December 2012.
- Mearsheimer, John J. and Walt, Stephen M., The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy(New York: Farrar, Straus and Giroux, 2007).
- Mearsheimer, John J. ,Reckless States and Realism, international Relations June 2009 vol. 23 no. 2.
- Mearsheimer, John J. ,Structural Realism, In Tim Dunne, Milja Kurki, and Steve Smith, eds., International Relations Theories: Discipline and Diversity, 3rd Edition(Oxford: Oxford University Press, 2013).
- Mearsheimer, John J., Getting Ukraine Wrong, available at: http://www.nytimes.com/2014/03/14/opinion/getting-ukraine-wrong.html?_r=0

- Serban, lonut , Theories and Concepts in International Relations from Idealism to Realism, Revue des Sciences Polltiques ,(No. 40 . 2013).
- Shimko, Keith L., Realism, Neorealism, and American Liberalism, The Review of Politics, Vol. 54, No. 2(Spring, 1992).
- Sutch, Peter and Elias, Juanita, International Relations: the Basics,(New York, 2007, Routledge).
- Vasquez, john, 'The Realist Paradigm and Degenerative versus Progressive Research Programs: An Appraisal of Neotraditional Research on Waltz's Balancing Proposition/' American Political Science Review 91(December 1997).
- Vasquez, John, The Power of Power Politics: From Classical Realism to Neotraditionalism ,(Cambridge: Cambridge University Press, 1998)
- Vasquez, john, Realism and the Study of Peace and War/' in Michael Brecher and Frank Harvey, eds. Millennium Reflections on International Studles(Ann Arbor: University of Michigan Press, 2002).
- Vasquez, john, Realism and the Balancing of Power: A New Debate(senior editor, with Colin Elman as co-editor)(Upper Saddle River: Prentice-Hall, 2003)
- Walt, Stephen M. ,The Progressive Power of Realism, The American Political Science Review, Vol. 91, No. 4(Dec., 1997).
- Walt, Stephen M. .international Relations: One World, Many Theories, Foreign Policy, No. 110, Special Edition: Frontiers of Knowledge.(Spring, 1998).